● أخبار قصيرة

واشنطن: اتفاقية المعادن مع كييف اقتصادية وليست عسكرية

أكد وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسينت غياب أي ضمانات عسكرية لأوكرانيا في مشروع الاتفاقية الخاص باستثمار الولايات المتحدة للموارد الطبيعية الأوكرانية. وفي تصريحات لقناة "فوكس نيوز" الأمريكية، قال بيسينت: "نتوقع توقيع الرئيس زيلينسكي على الاتفاقية. ورغم خلوها من أي ضمانات عسكرية، إلا أنها تتضمن ضمانات للاستثمارات الأمريكية في مستقبل أوكرانيا الاقتصادي". وأردف قائلاً: "هذا ما نطلق عليه ضمانات الأمن الاقتصادي". وكشف بيسينت أن هذه الصفقة تندرج ضمن استراتيجية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التفاوضية لحل النزاع في أوكرانيا، موضحاً أن "المرحلة الأولى تتمحور حول إقامة شراكة بين البلدين تشمل المعادن الاستراتيجية وموارد الطاقة والمنشآت الصناعية الحكومية".

ألمانيا.. شولتس يقر بخسارة حزبه

شهدت الساحة السياسية الألمانية تغيراً لافتاً في نتائج الانتخابات الأخيرة، حيث تصدر تحالف الأحزاب المحافظة المشهد بقيادة الحزب الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي، محققاً نسبة ٢٩٪ من أصوات الناخبين وفقاً لاستطلاعات الرأي.

وفي تطور غير مسبوق، حقق حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني اختراقاً كبيراً في المشهد السياسي، حاصداً ١٩,٥٪ من الأصوات، ليحتل المرتبة الثانية. وفي تصريحات له، أقر المستشار أولاف شولتس بهزيمة حزبه الديمقراطي الاجتماعي الذي حل في المركز الثالث بنسبة ١٦٪، واصفاً النتيجة بـ"المريرة" لحزبه وأنصاره.

وتعكس هذه النتائج تحولاً ملحوظاً في توجهات الناخب الألماني، مما قد يؤثر على المشهد السياسي في البلاد خلال المرحلة المقبلة.

المعارضة الباكستانية تجدد الضغط على الحكومة

"التقى قادة حركة حماية الدستور الباكستاني، التي تضم حزب تحريك إنصاف والأحزاب المتحالفة معه من المعارضة، مع بير باغارا رئيس التحالف الديمقراطي الكبير، وذلك بهدف الضغط على الحكومة المركزية وتعزيز الديمقراطية في البلاد. واتفق قادة هذين التيارين السياسيين المعارضين في باكستان، مع معارضتهم للتعديل السادس والعشرين للدستور، على استقلال السلطة القضائية، وضمان حقوق المواطنين في عقد التجمعات والمسيرات، وكذلك حماية الدستور. ومن المقرر أن يُعقد اجتماع لجميع أحزاب المعارضة في إسلام آباد يومي ٢٥ و٢٦ فبراير الحالي."

بعد اعتقال مسؤولي TUSIAD

هل ستواجه تركيا أزمة في استقطاب الإستثمارات الخارجية؟

الوفاق / تشهد تركيا تحولاً عميقاً في علاقة السلطة مع النخب الاقتصادية والمؤسسات المستقلة، في ظل تصاعد ما تسميه هذه المؤسسات بـ النهج السلطوي للحكومة وتراجع المؤشرات الاقتصادية. هذا التحول يضع البلاد أمام تحديات جديدة تتجاوز الأزمة الاقتصادية إلى أزمة ثقة عميقة بين الحكومة والقطاع الخاص.

"اعتقال اثنين من رؤساء 'اتحاد رجال الأعمال والصناعيين الأتراك' حدث مهم أثر على عالم الاقتصاد والسياسة. هذه المؤسسة المعروفة اختصاراً باسم (TUSIAD) هي أكبر مؤسسة في القطاع الخاص التركي، حيث تصل الثروة الإجمالية لأعضائها إلى مئات المليارات من الدولارات.

كانت TUSIAD منذ عام ١٩٧١ مؤسسة مهمة وقوية، لكن الآن تم اعتقال رئيسين من رؤسائها بتهمة تضليل الرأي العام وإضعاف السلطة القضائية وإهانة رئيس الجمهورية. جاء ذلك في ظروف حيث تم اقتحام الشرطة لمبنى TUSIAD واعتقال الشخصين المذكورين بعد ساعات فقط من خطاب أردوغان.

وكان أردوغان قد قال مخاطباً قادة TUSIAD في اجتماع مع نواب حزبه في البرلمان: "اعرفوا حدودكم ولا تدلوا بآرائكم حول الحكومة والسياسة والقضاء. بالنسبة لنا، أنتم مجرد رأسماليين برجوازيين وخونة تضعفون تركيا باتهامات واهية".

بعد هذا الخطاب، تم اعتقال مسؤولي TUSIAD أمام كاميرات القنوات التلفزيونية التركية بأمر من مدعي عام إسطنبول، وقد تعرض هذا الإجراء الحكومي لانتقادات واسعة من قادة الأحزاب السياسية.

يعتبر اعتقال شخصيتين مهمتين ومؤثرتين في الاقتصاد التركي، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، حدثاً مهماً.

تركيا الجديدة

تحدث العديد من مسؤولي الحكومة وحزب العدالة والتنمية في الأيام القليلة الماضية باستمرار عن مفهوم "تركيا الجديدة". يقولون إنه في الماضي وفي تركيا القديمة، لم تكن الحكومة والسلطة القضائية تجرؤ على قول أي شيء في مواجهة الأثرياء، لكن الآن هناك حكومة قوية وديمقراطية في السلطة ولن تسمح للمؤسسات الأخرى بالتدخل في عمل المؤسسة السياسية والتنفيذية.

وقال يلماز تونج وزير العدل التركي: "إذا ادعى أحد أن سيادة القانون واستقلال القضاء قد اختفيا في تركيا، فاعلموا أنه شخص غير منصف ويريد الإضرار بالبلاد. لا يحق لـ TUSIAD التحدث ضد مدعينا العامين".

كتب أحمد هاكان، رئيس تحرير صحيفة حريت وأحد المحللين المقربين من أردوغان، مبرراً الهجوم على TUSIAD: "الآن فهمت TUSIAD أيضاً أن تركيا اليوم ليست تلك الدولة السابقة. في السابق، إذا تجرأ أحد على قول أي شيء لمسؤولي TUSIAD، كان الأمريكيون يتفاعلون فوراً، وكان البيت الأبيض والبنتاغون ومجلس الشيوخ ينصحون حكومة أنقرة بأن تكون لطيفة مع TUSIAD. لكن الأمر ليس كذلك الآن. الآن في البيت الأبيض، هناك رجل يدعى ترامب قدم نفسه عملياً كـ'ملك' أمريكا ولا يهتم بالدول الأخرى! في الماضي، إذا هدد أحد TUSIAD، كان قادة الاتحاد الأوروبي يهددون الحكومة التركية فوراً ويضعوننا في القائمة السوداء. لكن الآن أوروبا نفسها في مأزق وعليها أن تحاول إنقاذ نفسها! في الماضي، كان الجيش والبيروقراطية التركية يدعمون TUSIAD ولم يكن أي مدعٍ عام يجرؤ على اتخاذ إجراء ضد مسؤولي TUSIAD. لكن تركيا اليوم ليست مثل تلك الدولة! في الماضي، كانت جميع وسائل الإعلام تدعم TUSIAD لكن في تركيا اليوم، لا يوجد مثل هذا الوضع! الآن العديد من الأتراك سعداء لأنه في عهد أردوغان، تجرأت السلطة القضائية على اتخاذ إجراء ضد TUSIAD أيضاً. لأن حصانة قادة TUSIAD وأمنهم لم يكن مقبولاً لدى الشعب".

رئيس تحرير صحيفة حريت: في السابق، إذا تجرأ أحد على قول أي شيء لمسؤولي TUSIAD كان قادة الاتحاد الأوروبي يهددون تركيا، لكن الآن أوروبا نفسها في مأزق وعليها أن تحاول إنقاذ نفسها

لا تنتظروا الاستثمار الأجنبي

كتب مراد يتكين، أحد المحللين المشهورين في تركيا: "كان اعتقال أورهان توران وعمر آراس من رؤساء TUSIAD إجراءً غريباً. كان يكفي الاتصال بهم هاتفياً ليذهبوا إلى المحكمة بأنفسهم. لكن المدعي العام فضل استعراض القوة واعتقالهم في حضور الصحفيين. بعد الاستجواب، تم منعهم من السفر وأطلق سراحهم بكفالة. لكن التحقيقات القضائية ضد هذين الشخصين مستمرة تحت عناوين نشر معلومات كاذبة حول الأمن الداخلي والخارجي، وتصريحات تهديدية ضد النظام العام والصحة العامة في تركيا، وإضعاف الحكومة والسلطة القضائية، والتهديد ضد استقرار وسلام البلاد والمجتمع".

وأضاف يتكين: "كانت هذه العملية رسالة للمجتمع بأكمله ومحتوى الرسالة هو: يمكننا اعتقال أي شخص و على أي مستوى ومكانة وثروة! لكن المشكلة هي أن البنك المركزي التركي لديه الآن كميات كبيرة من العملة الأجنبية ويمكن لمحمت شيمشك وزير المالية والخزانة منع المخاطر الاقتصادية من خلال ضخ العملة الأجنبية.

انخفاض حاد في الاستثمار الأجنبي

لم يتم بعد نشر الإحصاءات الدقيقة لمستوى الاستثمار الأجنبي في تركيا لعام ٢٠٢٤. لكن المعلومات المتعلقة بعام ٢٠٢٣ التي نشرها صندوق النقد الدولي (IMF) تكشف عن حقيقة أنه باستثناء بعض الدول العربية، لا توجد دول أخرى تستثمر في تركيا.

كتب محفي أغيلمز، الاقتصادي التركي المشهور، في تحليله لبيانات صندوق النقد الدولي: "في العالم وفي عام ٢٠٢٣، بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر ٤١,١ تريليون دولار. استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر استثمار بقيمة ٥,٤ تريليون دولار، تليها هولندا بـ ٣,٧ تريليون دولار والصين بـ ٣,٦٥ تريليون دولار. لكن بلدنا تركيا استطاعت فقط جذب ١٠,٧ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي. هذا المبلغ يمثل في النهاية ٠,٣٪ فقط من المبلغ العالمي الإجمالي. لم تكن سياستنا الخارجية والاقتصاد والمصارف والحوكمة والإنتاج والوضع العام للتعامل مع العالم بطريقة تمكننا من جذب حتى ١٪ من إجمالي رأس المال الأجنبي".

في ظل هذه التطورات المتسارعة، تبدو تركيا أمام مفترق طرق حاسم. فإما أن تتمكن من إعادة بناء الثقة مع القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب، أو أن تواجه تداعيات اقتصادية وسياسية أكثر حدة في المستقبل القريب. ويبقى السؤال المطروح: هل ستتمكن تركيا من إيجاد توازن جديد بين متطلبات النمو الاقتصادي وتوجهات السلطة السياسية؟

بلومبرغ: أميركا تسعى لمنع تمرير مشروع قرار أوكرانيا ضد روسيا

ذكرت وكالة "بلومبرغ" الإخبارية، نقلاً عن مصادرها، أن واشنطن تسعى لمنع تمرير مشروع قرار كييف ضد موسكو في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وجاء في التقرير: "تسعى الإدارة الأمريكية لمنع تمرير مشروع القرار الأوكراني الذي يدين روسيا بسبب شنها عملية عسكرية ضد هذا البلد."

ووفقاً لمعلومات الوكالة، طلبت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من جميع أعضاء الأمم المتحدة دعم مشروع القرار الأمريكي بدلاً من دعم القرار الذي لن يساعد في تحسين الوضع، حيث يهدف المشروع الأمريكي إلى إيجاد سبل لتحقيق السلام بين كييف وموسكو. كما تبين أن مسودة القرار الأمريكي لم تتضمن الإشارة إلى مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية لأوكرانيا، في حين أن القرارات السابقة للأمم المتحدة التي كانت واشنطن تدعمها دائماً كانت تنص على هذا المبدأ بشكل صريح.

وأعلن وزير الخارجية الأمريكي مارك روبيو أمس الاول أن الولايات المتحدة ستقدم قراراً تاريخياً بشأن حل النزاع الأوكراني إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ فبراير (بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا). كما أشار إلى أن ترامب يؤيد الحل الدبلوماسي لهذا النزاع. ونشر روبيو رابطاً لبيان وزارة الخارجية الأمريكية يقدم تفاصيل إضافية حول مشروع القرار الأمريكي.

وكانت وكالة "رويترز" قد أفادت قبل أيام بأن الولايات المتحدة امتنعت للمرة الأولى منذ بداية النزاع في أوكرانيا عن المشاركة في إعداد قرار مناهض لروسيا في الأمم المتحدة. وقد أدان هذا القرار الإجراءات الروسية وأكد على الالتزام

بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دولياً. وبدلاً من ذلك، قدمت واشنطن مسودة قرارها الخاص.

وفي هذا السياق، أفادت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن دبلوماسيي الأمم المتحدة اعتبروا قرار الولايات المتحدة تقديم مشروع قرار بشأن أوكرانيا في ٢٤ فبراير بنبرة محايدة بمثابة استسلام أمام روسيا. ونقلت الصحيفة عن مصادر دبلوماسية غربية قولها: "أشار أحد الدبلوماسيين إلى أن الزملاء الأوروبيين فهموا أن أمريكا استسلمت أمام روسيا."

وذكرت "وول ستريت جورنال" أيضاً أن الخلاف بين إدارة دونالد ترامب وأوكرانيا قد تصاعد في هذا الشأن، حيث أصرت واشنطن على إلغاء القرار الذي أعدته أوكرانيا بدعم أوروبي في الأمم المتحدة. وكان من المقرر تقديم هذا القرار بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة لبدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. وبدلاً من ذلك، قدمت واشنطن مسودة قرارها الذي يتضمن تقييماً أكثر حيادية للنزاع وأسبابه.

وأعلن مكتب البعثة الروسية لدى الأمم المتحدة يوم السبت أن روسيا أضافت تعديلاً إلى مسودة القرار الأمريكي المقترح في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أوكرانيا، يدعو إلى "معالجة الأسباب الجذرية" للنزاع. ووفقاً لهذه المعلومات، اقترحت الولايات المتحدة في النسخة الأولية أن يتضمن نص القرار العبارة التالية: "يدعو إلى الوقف السريع للنزاع ويطالب بإقامة سلام دائم بين أوكرانيا وروسيا". ومع ذلك، اقترحت روسيا إضافة عبارة "بما في ذلك من خلال معالجة أسبابه الجذرية" بعد عبارة "يدعو إلى الوقف السريع للنزاع" في الفقرة الأولى.

وقد تبين سابقاً أن النسخة الأمريكية المقترحة تجنبت استخدام عبارات تتعلق "بالعدوان العسكري الروسي على أوكرانيا" ووصفت النزاع بأنه "نزاع بين روسيا وأوكرانيا". كما أعربت الولايات المتحدة في هذه المسودة عن تعاطفها مع جميع ضحايا هذه الحرب.